إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــــدوق النقـــــد الدولـــــي

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة

بيان صحفي رقم 13/87
للنشر الفوري
21 مارس 2013

خبراء الصندوق يختتمون مشاورات المادة الرابعة مع العراق

اجتمعت بعثة من صندوق النقد الدولي بقيادة السيد كارلو سدرالفيتش في العاصمة الأردنية عمان مع وفد عراقي رسمي برئاسة معالي الدكتور علي شكري، وزير المالية بالنيابة، في الفترة 2-12 مارس 2013 لإجراء مناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة. وفي هذا السياق، اجتمعت البعثة مع وزير المالية بالنيابة، ومعالي الدكتور عبد الباسط تركي سعيد محافظ البنك المركزي العراقي بالنيابة ورئيس ديوان الرقابة المالية، وعدد آخر من المسؤولين العراقيين من وزارات المالية والتخطيط والنفط، وممثلين للبنك المركزي وديوان الرقابة المالية. كذلك اجتمع فريق الصندوق مع ممثلين لمجتمع البنوك والأعمال العراقي.

وفي ختام البعثة، أدلى السيد سدرالفيتش بالبيان التالي:

"انقضت مؤخرا مدة "اتفاق الاستعداد الائتماني" الذي تمت الموافقة عليه في عام 2010، ويظل الصندوق ملتزما بمواصلة التعاون الوثيق مع العراق لدعم تطوره ومساعدة الحكومة في تحسين الأوضاع الاجتماعية وفرص العمل للمواطنين العراقيين."

"ورغم صعوبة البيئة الأمنية والسياسية، فقد تمكن العراق من الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي على مدار العامين الماضيين. وعلى أثر تصاعد إنتاج النفط وقوة النشاط غير النفطي، ظل النمو الاقتصادي قويا بمعدل 8% تقريبا في عام 2012. ونتوقع أن تزداد سرعة النشاط لتصل إلى 9% في عام 2013، مع زيادة إنتاج النفط من أقل بقليل من 3 ملايين برميل يوميا في عام 2012 إلى 3.3 مليون برميل يوميا في عام 2013. وقد تم احتواء التضخم في عام 2012 عند مستوى 6%، ونتوقع أن يسجل تراجعا طفيفا في العام القادم. ونظرا لقوة عائدات النفط، وصلت احتياطيات البنك المركزي العراقي إلى 70 مليار دولار أمريكي في نهاية 2012، بينما ارتفعت أرصدة صندوق تنمية العراق إلى 18 مليار دولار."

"وإذ نرحب بتحقيق فائض في الموازنة قدره حوالي 4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2012، وهو ما يرجع في الأساس إلى تحقيق إيرادات نفطية تجاوزت التوقعات، نشير إلى ضرورة أن يتسق تنفيذ موازنة 2013 مع حجم التمويل المتاح وأن يسمح بتكوين قدر كاف من الأرصدة المالية الوقائية في صندوق تنمية العراق ، مما يتطلب استهداف تحقيق فائض في موازنة 2013. ويتعين تعزيز الإدارة المالية العامة، على أن يتم ذلك في الأساس من خلال الإلغاء التدريجي لممارسات الإنفاق خارج الموازنة وتفادي الاعتماد في دعم المؤسسات العامة على تمويل المصارف المملوكة للدولة. كذلك ينبغي تجنب الموافقة على التزامات إنفاق إضافية أثناء السنة المالية."

"وهناك تحسن جارٍ في سياسات القطاع المالي، لكنها لا تزال تتطلب جهدا أكبر. وتُعلَّق أهمية كبيرة على استمرار جهود البنك المركزي في تنقيح أدوات السياسة النقدية، وتعزيز الرقابة المصرفية، والتعجيل بإعادة هيكلة النظام المصرفي. وفي هذا الخصوص، اتُّخذت مؤخرا خطوات أساسية نحو تنقية الميزانية العمومية في مصرفي الرشيد والرافدين استعدادا لإعادة هيكلتهما وإعادة رسملتهما. وينبغي أن يتخذ البنك المركزي

تدابير تدريجية أيضا نحو تحرير عرض النقد الأجنبي من خلال المزادات التي يقيمها البنك، وذلك حتى لا تتكرر الاضطرابات التي تعرضت لها السوق في العام الماضي."

"وسيكون على العراق معالجة تحدياته الجسيمة على المدى المتوسط حتى يتمكن من إيجاد الظروف المواتية للنمو المرتفع والقابل للاستمرار الذي يعتبر ضروريا لتحسين المستويات المعيشية للمواطنين. فالاقتصاد لا يزال يعاني من مواطن ضعف حادة مثل صغر حجم القطاع غير النفطي، والبطالة المرتفعة، وسيطرة القطاع العام، وضعف بيئة الأعمال. وفي هذا السياق، ناقشنا دور السياسات الاقتصادية في الاستفادة من إمكانات العراق وتهيئة البيئة الاقتصادية المواتية فيه."

"وبالنسبة لقطاع المالية العامة، يتعين الحرص في إدارة الموازنة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتلبية احتياجات العراق الاجتماعية والاستثمارية الكبيرة، مع مواصلة تكوين المزيد من الاحتياطيات الوقائية لمواجهة تقلب سوق النفط، وضمان استمرارية أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط. وفي نفس الوقت، ينبغي أن يعمل العراق على تقوية مؤسسات المالية العامة والإدارة المالية العامة لضمان الكفاءة والشفافية في استخدام الإيرادات النفطية."

"ولإقامة قطاع مالي أقوى، يجب التخلي عن النموذج الحالي الذي تسيطر فيه البنوك الضعيفة المملوكة للدولة على هذا القطاع وتحظى بمعاملة تفضيلية تميزها عن المصارف الخاصة. وحتى يتسنى إقامة قطاع مصرفي قوي قادر على دعم النمو والعمالة، يجب إجراء إعادة هيكلة مالية وتشغيلية كاملة للمصارف المملوكة للدولة وخلق الظروف التي تكفل المنافسة العادلة لكل من البنوك الخاصة والعامة."

"وأخيرا، بينما يُتوقع أن يظل النمو المرتبط بالنفط مرتفعا في السنوات القليلة القادمة، فإن دعم النمو في القطاع الخاص غير النفطي سيحتاج إلى استراتيجية حكومية طويلة الأجل تركز على تحسين بيئة الأعمال وفتح الفرص أمام القطاع الخاص."